مختارات من الصحف العبرية

العدد 4272، 7-3-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

مواطنون لبنانيون يعاينون مبنى دمره القصف الإسرائيلي في جنوب لبنان (عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

جدعون ليفي: هل صارت إسرائيل أقوى أم أكثر أمناً؟ ما الذي جنيناه من هذه الحرب؟ 2

تسفي برئيل: لبنان يتخوف من البقاء مرتبطاً بيحيى السنوار 4

إيتمار أيخنر: الولايات المتحدة تدرس منع إسرائيل من استخدام السلاح الأميركي في الهجوم على رفح 7

شاؤول أرئيلي؛ غلعاد هيرشبرغر؛ سيون هيرش هيبلر: المناطق (ج) لن تكون إسرائيلية قط 10

أخبار وتصريحات

لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية توافق على إقامة 3426 وحدة سكنية جديدة في 3 مستوطنات في الضفة الغربية 14

إصابة مستوطن إسرائيلي في عملية طعن في القدس الشرقية 16

لجنة تحقيق حكومية رسمية تحمّل نتنياهو المسؤولية عن كارثة جبل ميرون في سنة 2021 من دون معاقبته 16

تقرير: تشيلي تعلن عدم السماح بمشاركة شركات الأسلحة الإسرائيلية في أكبر معرض للطيران والفضاء في أميركا اللاتينية 19

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

جدعون ليفي – كاتب صحافي
"هآرتس"، 2024/3/7

هل صارت إسرائيل أقوى أم أكثر أمناً؟
ما الذي جنيناه من هذه الحرب؟

- بعد مرور 150 يوماً على الحرب، بات من الواجب على كل إسرائيلي الإجابة بصدق عن السؤال التالي: هل أصبح وضع بلده الآن أفضل مما كان عليه في السادس من تشرين الأول/أكتوبر 2023؟ هل أصبح بلده أقوى؟ أكثر أمناً؟ أكثر رسوخاً؟ هل أضحى أكثر شعبيةً؟ هل أمسى أكثر قدرةً على الردع؟ بات أكثر فخراً بنفسه؟ هل صار أكثر توحّداً؟ أي شيء؟؟ والحقيقة المدهشة هي أن الإجابة الوحيدة المنطقية عن جميع الأسئلة المطروحة أعلاه هي النفي. النفي الواضح والقطعي.
- 150 يوماً قاسية ووحشية لم تنفع إسرائيل بشيء، ولن تنفعها في المستقبل. لا في المدى العاجل، ولا في المستقبل الآجل. لم يتحقق أي هدف، لم ينبت أي أمر جيد لإسرائيل في تربة هذه الحرب، ولن ينبت. أمّا "حماس"، فأصبحت أقوى. صحيح أن الآلاف من مقاتليها سقطوا، لكن مكانتها كبطلة الأمة العربية ارتفعت بحدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإسرائيليين يرغبون في 150 يوماً إضافية، في أقل تقدير؛ هناك صفر معارضة شعبية للحرب، حتى بعد مرور 5 أشهر من القتل والتدمير بأبعاد جنونية، ونبذ إسرائيل وكراهيتها على مستوى العالم، وسفك الدماء، والأذى الاقتصادي اللاحق بإسرائيل.
- لا يمكن للمرء وضع إصبعه على موضع واحد تحسّن فيه البلد خلال الأشهر المذكورة، الأكثر سواداً في تاريخها. لقد أصبحت إسرائيل اليوم أقل أماناً مما كانت عليه قبل الحرب، في ظل خطر اندلاع حرب إقليمية، وتحت

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

السيف المصلت للعقوبات العالمية وفقدان الدعم الأميركي. وأصبحت إسرائيل دولة أقل ديمقراطيةً بكثير: إذ إن الضرر الذي ألحقته الحرب بنظام الحكم في إسرائيل كان أكثر خطورةً من أي انقلاب قضائي يمكن للمرء أن يفكر فيه، والأضرار المتراكمة الناجمة عن هذه الحرب ستظل قائمة إلى ما بعد انسحاب الجيش من قطاع غزة.

- أمّا بخصوص مكانة إسرائيل الدولية، فحدّث ولا حرج، إذ لم يسبق التعامل مع إسرائيل، عبر تاريخها، كمصابة بالجذام وينبغي عزلها، كما هي حالها اليوم؛ بل إن علاقاتها الطبيعية مع الولايات المتحدة تدهورت إلى مستوى لم نشهده من ذي قبل، ناهيك عن النزيف اليومي المتمثل في الجنود القتلى، وعدم إطلاق سراح أغلبية المخطوفين، والآلاف المؤلفة من الإسرائيليين الذين ما زالوا مهجّرين من منازلهم، ونصف البلد الذي صار مكاناً خطِراً لا يمكن التجول فيه. أمّا الضفة، فهي على أهبة الانتفاض، وأمّا الكراهية العميقة التي زرعناها اليوم في غزة، والضفة، والعالم العربي، وفي العالم بأسره، فلا يوجد أمر يساعدنا على اقتلاعها.
- كل هذا، ولا يوجد في الأفق المنظور أيّ توقعات بشأن تحسُّن الحال، في الوقت الذي ترفض إسرائيل، بعناد، أي مقترح لتغيير الواقع من أساسه. وعلى الرغم من هذا كله، فإن الإسرائيليين ما زالوا يطالبون بالمزيد، حالهم كحال المقامر الذي فقد كل ثروته في صالات القمار، وما زال مقتنعاً بأن ما تبقى أمامه هو جولة إضافية صغيرة أُخرى، ليحقق ضربته الساحقة.
- حيال وضع يُقتل فيه 100 فلسطيني يومياً، الإسرائيليون مقتنعون بأن سقوط 30 ألف قتيل إضافي في غزة، سيجعل إسرائيل جنة، أو على الأقل، مكاناً آمناً. من الصعب على المرء التذكر أن عمى كهذا أصاب بلداً في العالم، حتى في إسرائيل. يصعب على المرء أن يتذكر أيضاً حالة مشابهة من فقدان البوصلة الأخلاقية. "فليجُع الغزيون، ليعطشوا، ليختنقوا، ليموتوا"، هذا الخطاب يتبناه حتى اليسار الإسرائيلي، حتى وسائل الإعلام الإسرائيلية. نحن نُقاد وأعيننا معصوبة، وما من أحد فينا يفطن إلى طرح سؤال: إلى أين؟ وحتّام؟ المهم الآن مواصلة خوض الحرب، لماذا؟ لأن

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

"حماس" ترغب في وقف الحرب، ونحن هنا لكي نربّيها.

- نحن بحاجة إلى طرح سؤال "ما الذي استفادته إسرائيل من هذه الحرب"، ونحن أيضاً بحاجة إلى أن نجيب عن هذا السؤال بشجاعة: هل كان من الصواب الخروج إلى الحرب؟ عليكم أن تضعوا جانباً الشعارات (الصادقة) التي تقول إن ما من دولة كانت ستتصرف بطريقة لا مبالية إزاء هجوم بهذه "الوحشية" ضد سكانها، وأنه من حق أي دولة أن تدافع عن نفسها، وأن نردّ بسؤال: ما الذي تريدنا أن نفعله إزاء الهجوم الذي وقعنا ضحيته؟ دعونا ننظر إلى نتيجة الحرب ونقيس إجاباتنا بناءً على النتيجة: هل كان قرارنا صحيحاً؟ بعد مرور 150 يوماً من عدم العثور على أمور إيجابية سوى مواصلة تحمُّلنا الأثمان الباهظة، هل يمكننا أن نبدأ بالتشكيك في حكمة قرار شنّ الحرب من جانب إسرائيل؟
- كل هذا، من دون أن نأتي حتى بكلمة واحدة عن الثمن الباهظ الذي دفعته غزة، والذي دفعه، إلى حدّ ما أيضاً، سكان الضفة الغربية الذين تنكّل بهم إسرائيل الآن في ظل غبار الحرب، كما لم تنكّل بهم في حياتها.
- يتوجب على أغلبية الإسرائيليين الذين لا تهمهم الكارثة التي حلّت بالفلسطينيين، لا بل تسعدهم، هؤلاء الإسرائيليون الكثيرون، يتوجب عليهم الإجابة عن السؤال: بعيداً عن ابتهاجكم بالكارثة التي حلّت بغزة، ما الذي جنيتموه من الحرب؟ احكموا وفقاً للنتائج. بدءاً من الآن، الأمور ستزداد سوءاً. فهل ترغبون حقاً في حدوث ذلك؟

<u>تسفي برئيل – محلل سياسي</u>
"هآرتس"، 2024/3/7

لبنان يتخوف من البقاء مرتبطاً بيحيى السنوار

- في الزيارة الثالثة للموفد الأميركي الخاص عاموس هوكشتاين إلى لبنان منذ بداية الحرب في غزة، وصل هذه المرة، حاملاً وثيقة مبادىء مكتوبة، بحسب طلب الحكومة اللبنانية، لكنها ليست مفصلة بصورة كافية.

وبالاستناد إلى تقارير في وسائل الإعلام اللبنانية، تتكون الوثيقة من 3 مراحل: وقف إطلاق للنار بالتزامن مع وقف إطلاق النار في غزة؛ انسحاب قوات حزب الله من الحدود مع إسرائيل، وفي الوقت عينه، نشر نحو 15 ألف جندي على طول الحدود؛ لاحقاً، تبدأ المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، عبر وسطاء، بشأن ترسيم الحدود البرية وإضافة قوة مراقبة دولية.

- وإذا جرت الموافقة على مبادىء الاتفاق، فسيتم تسليح الجيش اللبناني بسلاح وعتاد أكثر تطوراً، وتأهيل جنوده عسكرياً على يد الولايات المتحدة، كما سيجري تقديم مساعدة مالية، مصدرها غير معروف حتى الآن، الهدف منها إعادة إعمار القرى في الجنوب اللبناني. كما ستُستأنف عمليات الحفر في حقول الغاز في المياه اللبنانية، وفقاً لاتفاق ترسيم الحدود البحرية الموقّع قبل عامين. النقطة الجديدة والمهمة في الاقتراح الحالي هي عدم ذِكر المسافة التي سيُطلب من حزب الله سحب قواته إليها، لا وراء نهر الليطاني، ولا مسافة أصغر تتراوح بين 5 و10 كيلومترات. لكن من الواضح للطرفين، اللبناني والإسرائيلي، أن المسافة يجب أن تجعل مستوطنات الشمال خارج مرمى الصواريخ المضادة للدروع، الأمر الذي يسمح لسكان هذه المستوطنات بالعودة إلى منازلهم.
- في المقابل، يطالب حزب الله بضمانات أميركية بأن يتضمن وقف إطلاق النار مع لبنان وقفاً كاملاً للعمليات الإسرائيلية في المجال الجوي، ليس فقط خلال وقف النار، بل عموماً. من غير المعروف ما إذا كانت إسرائيل ستقبل الطلب اللبناني، لكن في هذه الأثناء، يستطيع هوكشتاين الاعتماد على التعهدات التي حصل عليها من إسرائيل بشأن تمسُّكها بالجهود السياسية، وعلى تعهدات رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، اللذين يعملان كوسيطَين مع حزب الله، وبحسبهما، الحزب مهتم، ولديه مصلحة في وقف إطلاق النار، وفي الدفع قدماً بالمفاوضات بشأن ترسيم الحدود البرية. لقد جاء التعبير عن ذلك على لسان نائب حسن نصر الله، نعيم قاسم، الذي قال هذا الأسبوع: "لن نجرّ لبنان إلى حرب، لكن يوجد عدوّ إسرائيلي خطِر، يمكنه شنّ حرب على لبنان في أي وقت، ومن دون سبب. هدفنا ردع إسرائيل. لسنا قريبين من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

حرب شاملة، لكننا مستعدون لها إذا نشبت".

- وأوضح قاسم أن الحزب ما زال يعمل وفق معادلة "الرد المتبادل المؤكد"، وأضاف: "وقف إطلاق النار في غزة سيؤدي إلى وقف إطلاق النار في لبنان". لكن هوكشتاين طرح تحذيراً أثار موجة من التساؤلات والتعليقات في لبنان، حين قال: "وقف إطلاق النار في غزة لا يعني وقفاً لإطلاق النار في الجنوب اللبناني. وإذا اندلعت الحرب خارج حدود الجنوب اللبناني، فسيكون من الصعب وقفها". الأمر الذي أثار البلبلة لدى سامعيه. كما سمعوا في لبنان جيداً كلام وزير الدفاع يوآف غالانت الذي قال: "حزب الله يقرّبنا من عملية عسكرية في لبنان"، وفهموا أن الوقت ينفذ.
- التقرير الذي نشرته شبكة السي أن أن في يوم الخميس الماضي، والذي نقل عن مسؤولين في الإدارة الأميركية قولهم: "نحن نعمل انطلاقاً من الافتراض أن عملية عسكرية إسرائيلية يمكن أن تحدث في الأشهر القادمة، ربما بعد الربيع"، استحوذ هو أيضاً على اهتمام القيادة اللبنانية. لكن ما الذي دفع هوكشتاين إلى التشديد على أنه إذا اندلعت الحرب، فسيكون من الصعب وقفها، أي أنه حتى الولايات المتحدة لا تقدر على وقفها؟ هل المقصود فقط كلام هدفه الضغط على الحكومة اللبنانية، وعلى حزب الله، لتسريع عملية اتخاذ القرارات؟ لكن لبنان يتخوف من أن مثل هذا الكلام يمكن أن تفهمه إسرائيل على أنه حصول على ضوء أخضر لشنّ هجوم واسع على لبنان، وهو ما يتعارض مع الافتراض أن جميع الأطراف لا تريد ذلك.
- لكن يبدو أن التهديد الذي يتضمنه كلام هوكشتاين يسعى لتحريك الانتقادات المتزايدة في لبنان ضد سلوك حزب الله وتقديمه بصفته المسؤول عن اندلاع الحرب، إذا لم يتبنَّ وقف النار عندما يجري التوصل إليه في غزة. هناك سؤال أساسي آخر مطروح للنقاش في لبنان، ماذا سيجري إذا لم يتم التوصل إلى وقف إطلاق للنار في غزة، وإلى متى يستطيع لبنان الاستمرار في أن تبقى قراراته مرتبطة بيحيى السنوار. حتى الآن، هوكشتاين والإدارة الأميركية عموماً، لا يحاولان التفريق بين الجبهتين، ويقبلان الارتباط الذي فرضه حزب الله بين وقف إطلاق النار في غزة وفي لبنان كأساس لأي خطة سياسية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- بمعنى آخر، "وحدة الساحات" تنطبق أيضاً على الجهود الدبلوماسية، وليس فقط في زمن الحرب. لقد نجح هوكشتاين في "إزاحة" فرنسا عن المنافسة على قيادة حلّ للمواجهات في لبنان، بعد أن اعتقدت أن في إمكانها الفصل بين الساحتين من أجل الدفع قدماً بحلّ في لبنان، من دون أن يكون متعلقاً بالوضع في غزة. كما قلّص هوكشتاين مكانة مجموعة الدول الخمس (التي تشارك فيها السعودية وقطر ومصر وفرنسا والولايات المتحدة) التي تبذل جهودها لإنقاذ لبنان من الأزمتين السياسية والاقتصادية، اللتين يعاني جرّاءهما منذ سنة 2019، كما فصل بين النقاش في مسألة انتخاب رئيس للجمهورية وبين مسألة المواجهات مع إسرائيل. والنتيجة أن واشنطن التي نأت بنفسها عن "الدائرة اللبنانية" حتى حرب غزة، تقف الآن على رأس تحرُّك سياسي في الساحة الأكثر هشاشةً، والتي تنطوي على احتمال اندلاع حرب إقليمية. لكن هذه المكانة الجديدة تعتمد على مدى نجاح واشنطن في تثبيت وقف إطلاق النار، ومدى التعاون الذي ستحظى به الإدارة الأميركية من جانب إسرائيل وحزب الله، وماهية الضمانات التي ستقدمها إسرائيل لوقف القتال، وحجم الانسحاب الذي ستقوم به قوات حزب الله.

إيتمار أيخنر – صحافي
"يديعوت أحرونوت"، 7/3/2024

الولايات المتحدة تدرس منع إسرائيل
من استخدام السلاح الأميركي في الهجوم على رفح

- كشف صحافيون بارزون في الولايات المتحدة وفي العالم الحر عن شحنات السلاح التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل منذ 7 أكتوبر، وترافق ذلك مع تحذير جهات أميركية من أن الولايات المتحدة ستمنع استخدام سلاح من صُنعها في عملية عسكرية في رفح.
- هذا الصباح، كتب الصحافي ديفيد أغانتيوس في "الواشنطن بوست" أن إدارة بايدن تدرس سبل منع إسرائيل من استخدام سلاح أميركي في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مهاجمة مناطق مزدحمة بالسكان في رفح. حتى الآن، لم يتخذ الرئيس بايدن ومستشاروه قراراً في هذا الشأن، لكن مجرد مناقشة الموضوع يُظهر ازدياد المخاوف من الأزمة الإنسانية في غزة، والخلافات الحادة مع إسرائيل بشأن الهجوم على رفح.

- في إسرائيل، فوجئوا بالتقرير، وقالوا إنهم ليسوا على علم به. ومع ذلك، فإن الأميركيين يوضحون منذ أسابيع أنه من دون خطة موثوق بها لإجلاء السكان، فإن الولايات المتحدة لن تؤيد هجوماً على رفح. ويظهر التوتر الأميركي بشأن استمرار الحرب بوضوح، ومن هنا، الضغط الكبير الذي تمارسه الإدارة الأميركية للتوصل إلى وقف إطلاق نار وصفقة مخطوفين. في كل الأحوال، ليس من المتوقع حدوث عملية عسكرية في رفح في وقت قريب، لكن يبدو أن التقرير موجّه أيضاً نحو أهداف داخلية، وإلى الجمهور الأميركي، ويريد أن يُظهر أن الولايات المتحدة لم تعطِ إسرائيل شيكاً مفتوحاً.
- وكانت نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان طرحا أسئلة صعبة تتعلق بخطة الهجوم على رفح خلال محادثاتهما مع بني غانتس. ووفقاً للتقرير، تتخوف إدارة بايدن من أن تكون خطة رفح "نصف مكتملة"، وأن تؤدي إلى مفاقمة الوضع الصعب في القطاع، من دون أن تنهي الحرب. وذكر مسؤولون رفيعو المستوى في الإدارة أنهم لم يروا خطة واضحة تشرح كيفية حماية أكثر من مليون فلسطيني لجأوا إلى رفح.
- وكتب أغانتيوس: "فرض أي قيود على انتقال السلاح الأميركي إلى إسرائيل سيشكل تغييراً حاداً في منظومة العلاقات، وسيثير عاصفة سياسية". وأشار إلى أن إدارة بايدن ستقرر، في نهاية الأمر، منع استخدام سلاح أميركي في الهجوم على رفح، وينطبق هذا أيضاً على أوكرانيا، حيث يُمنع استخدام الصواريخ الأميركية البعيدة المدى في الهجوم على أهداف في داخل الأراضي الروسية.
- وكانت "الواشنطن بوست" كشفت إحاطة سرية، أمس، اطّلع خلالها أعضاء الكونغرس على معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة نقلت إلى إسرائيل أكثر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

من 100 شحنة سلاح منذ 7 أكتوبر. وشملت هذه الشحنات الآلاف من الأعتدة العسكرية الدقيقة، وقنابل ذات قطر صغير، وقنابل تستطيع خرق الأماكن المحصنة، وأسلحة خفيفة، ووسائل قتالية مختلفة.

- حتى الآن، اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بإرسالها شحنتَين من العتاد والسلاح إلى إسرائيل: شحنة قذائف للدبابات توازي 106 ملايين دولار، وشحنة مكونات لتجميع قذائف يبلغ قطرها 155 ملم، وتبلغ قيمتها 147.5 مليون دولار. لقد أثارت هاتان الشحنتان انتقادات عامة في أميركا، لأن إدارة بايدن نفّذتها من دون العودة إلى الكونغرس، ومن خلال استخدام صلاحيات لحالات الطوارىء.
- أمّا سائر شحنات السلاح، فقد جرت الموافقة عليها عبر آلية غير علنية مسموح بها للبيت الأبيض. بينها الحصول على سلاح من مخازن أميركية، وتسريع إرسال شحنات جرت الموافقة عليها سابقاً، وإرسال شحنات سلاح بكميات صغيرة لا تتطلب موافقة من الكونغرس.
- وفي الإجمال، جرى نقل 23 ألف قطعة سلاح موجّه، بينها صواريخ جو – أرض هالفاير، ومسيّرات وقنابل "ذكية". كما حصلت إسرائيل على 58 ألف قذيفة مدفعية من عيار 155 ملم، وصواريخ اعتراضية لمنظومة القبة الحديدية. وجرى نقل هذه الأسلحة من مخازن السلاح الأميركية منذ بداية الحرب.
- في الشهرين الأخيرين، تباطأت وتيرة نقل السلاح، لقد كان لدى الكونغرس كميات أقل من الذخيرة التي يمكن تسليمها إلى إسرائيل بسرعة، بالإضافة إلى تلبية حاجات أوكرانيا في الحرب ضد روسيا، والاحتفاظ بكميات كافية من السلاح في المخازن الأميركية. ومع ذلك، قال المسؤولون الأميركيون إنهم سلّموا 1000 قذيفة دقيقة وقذائف مدفعية في الشهر الأخير.
- بالنسبة إلى إسرائيل، شحنات السلاح أتاحت لها مواصلة الحرب في غزة، مع الاستعداد لهجوم شامل ضد حزب الله. ووفقاً لمسؤول عسكري كبير، فإن الجيش الإسرائيلي أخذ كميات كبيرة من مخزونه من السلاح من أجل المحافظة على الحدود الشمالية، لكن من دون ان تتضرر قدرته على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

محاربة حزب الله. وقال: "لقد حصلت إسرائيل على كل ما تحتاج إليه، وربما لن يكون هذا ممكناً في المستقبل".

<u>شاؤول أرئيلي، غلعاد هيرشبرغر، وسيون هيرش هيبلر: مجموعة باحثين</u>
"هآرتس"، 2024/3/5

المناطق (ج) لن تكون إسرائيلية قط

- منذ سنة 2009، يخوض كلٌّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية صراعاً على فرض الوقائع الميدانية في المنطقة (ج)، على الرغم من أن اتفاق "أوسلو" حدد وضعها: المنطقة (ج) هي المناطق في الضفة الغربية خارج المناطق (أ) و(ب)، التي باستثناء قضايا سيتم البحث فيها خلال المفاوضات النهائية، فإنها ستنتقل إلى السلطة الفلسطينية بالتدريج، استناداً إلى هذا الاتفاق". إسرائيل تتحضر بكل قوتها للصراع على هذه المناطق عبر عدة أدوات، أهمها نقل "الإدارة المدنية"، مؤخراً، إلى سيطرة بتسلئيل سموتريتش كوزير في وزارة الدفاع. في سنة 2009، طرح الفلسطينيون "خطة فياض" من أجل إنشاء بنى تحتية ومؤسسات فلسطينية، تحضيراً لإقامة دولة فلسطينية، كأمر واقع، في جميع المناطق في الضفة الغربية، بدعم سياسي ومالي يقدَّر بأكثر من نصف مليار يورو، قدمتها دول الاتحاد الأوروبي.
- يتناول بحثنا قضية السيطرة الإسرائيلية في مقابل السيطرة الفلسطينية في المنطقة (ج) في 4 مجالات – الديموغرافي، والجغرافي، والاقتصادي والاجتماعي (الدعم الجماهيري). على الصعيد الديموغرافي، بحسب اللجنة المركزية للإحصاء، فإن عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية ارتفع من 311300 في سنة 2010، إلى 491548 في سنة 2023 – ارتفاع بنسبة 58٪. وعلى الرغم من وجود حكومة "اليمين الكامل"، فإن الارتفاع في سنة 2023 كان 13345 نسمة، أقل بـ 4٪ من المعدل السنوي في هذه الفترة. عدد الفلسطينيين في المنطقة (ج) ارتفع من 77220 في سنة 2010 إلى 354 ألفاً هذا العام – ارتفاع 504٪. هذا المعطى يفسّر

التراجع الدراماتيكي في عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق (ج). واتضح أيضاً أنه في سنة 2010، كانت نسبة اليهود في المناطق (ج) 81.6٪، وتراجعت في سنة 2023 إلى 58.1٪.

- هذا الواقع هو نتيجة عدة عوامل: الانخفاض المستمر في النمو السكاني للإسرائيليين الذين يعيشون وراء الخط الأخضر – من 5٪ في بداية الفترة إلى 2.7٪ في نهايتها. أمّا في ميزان الهجرة، الذي يتضمن الهجرة إلى مناطق (ج)، فهناك تراجُع من 4160 يهودياً في سنة 2010 إلى بضع مئات في السنوات الأربع الأخيرة. حتى أنه في سنة 2020، جرت هجرة سلبية (أي أن عدد الإسرائيليين الذين غادروا المنطقة أكبر من الذين انتقلوا للعيش فيها) ولوحظت عملية فلسطينية معاكسة: هجرة كبيرة من المناطق (أ) و(ب) إلى المناطق (ج).
- أمّا على الصعيد الجغرافي، فبعد "تشريع" 34 بؤرة استيطانية غير قانونية في هذه الفترة – عدد قليل منها عبر تعريفها كبلدات، أو مؤسسات مستقلة، وفي أغلبيتها، كأحياء في مستوطنات قائمة– وصل عدد المستوطنات إلى 127 مستوطنة، وعدد البؤر غير القانونية إلى 121 بؤرة. وفي مقابل ذلك، ازداد عدد البيوت التابعة للفلسطينيين (من بيت واحد إلى عشرات)، لقد كان العدد 12522 في سنة 2010، وتضاعف ليصل إلى 28000 تقريباً في سنة 2023، وهذا على الرغم من أن إسرائيل هدمت في الفترة نفسها 8000 منزل. مجمل المنطقة الإسرائيلية المبنية التي تتضمن المستوطنات والبؤر والمناطق الصناعية والقواعد العسكرية والمعابر، وصل هذا العام إلى 80 ألف دونم (2.4٪ فقط من المناطق ج)، هذا في الوقت الذي بلغت المناطق الفلسطينية المبنية في المناطق (ج) 148 ألف دونم (4.44٪).
- وعلى الصعيد الاقتصادي، يمكن الإشارة إلى اتجاهَين معاكسَين. فبسبب الارتفاع المستمر في نسبة السكان الحريديم في أوساط المستوطنين (39٪ اليوم)، فإن عدد الإسرائيليين المفروزين في "إشكول 1" – الأدنى في سلّم المؤشر الاجتماعي، آخذ بالارتفاع، ووصل تقريباً إلى نصف المجتمع. وفي الوقت نفسه، إن المعدل الاقتصادي – الاجتماعي لمجمل البلدات في الضفة الغربية ارتفع في الأعوام الماضية، وهذا نتيجة المساعدات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الحكومية غير المسبوقة على شكل منح مختلفة، ووصل اليوم إلى 4.3 في السلّم الاجتماعي– الاقتصادي. الارتفاع السنوي في عدد السكان الإسرائيليين في الضفة – الذي يستند في الأعوام الماضية، في أغلبيته، إلى النمو الطبيعي الذي ساهم المجتمع الحريدي في 43٪ منه – يشير إلى أن هذا الاتجاه من الضعف وزيادة حدة الاستقطاب بين الحريديم والمتدينين القوميين والعلمانيين، سيظل سائداً، ويميز المستوطنين، وسيتطلب استثماراً متزايداً في الدعم الذي تقدمه الدولة.

- صحيح أن المجتمع الفلسطيني أضعف من المستوطنين على الصعيد الاقتصادي، لكن الانتشار الفلسطيني الجغرافي داخل المناطق (ج) يجري، في الأساس، بفضل الملكية الخاصة للفلسطينيين في أغلبية المناطق، وأيضاً بسبب الدعم الخارجي من الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.
- السياسة الإسرائيلية بشأن المناطق (ج) فشلت، ليس على الصعيد العملي فقط: محاولة "الاستيطان في القلوب" داخل المجتمع الإسرائيلي من أجل تطبيع الحياة في الضفة الغربية كجزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل – فشلت. فعلى الرغم من تطوير أكثر من 100 منتجع ثقافي وسياحي وديني في الضفة، وعلى الرغم من تحويل الكلية الموجودة في قلب الضفة الغربية إلى جامعة أريئيل، وعلى الرغم من طمس الخط الأخضر في الخرائط الرسمية والكتب التعليمية في المدارس، ومن الدعم الجارف من النخبة السياسية للمشروع الاستيطاني، فإن المجتمع الإسرائيلي، في أغلبيته، لا يزال يتحفظ عن سياسة دعم المستوطنات.
- أولاً، حتى بعد هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، المجتمع اليهودي، في أغلبيته، يفضل الانفصال عن الفلسطينيين (55٪) على الضم، أو استمرار السياسة القائمة. وثانياً، المجتمع الإسرائيلي يتحفظ عن الامتيازات التي تحصل عليها المستوطنات في مقابل البلدات داخل إسرائيل. وعندما قدمنا الميزانية للفرد في السلطات المحلية في الضفة في سنة 2023، تبين أنها 3200 شيكل في مقابل 2400 داخل إسرائيل، وفقط ربع الجمهور اليهودي يدعم تفضيل السلطات المحلية في الضفة. وعندما قارننا، لاحظنا أنه بالنسبة إلى بلدات التطوير، فإن ميزانيات المستوطنات أعلى، مع فجوة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

آخذة بالازدياد على مدار السنوات – نسبة الدعم لهذه السياسة آخذة بالتراجع، وباتت تشمل أقل من ربع المجتمع اليهودي في إسرائيل.

- من هنا، يمكن الاستنتاج أن حكومات إسرائيل الأخيرة حاولت القيام بعملية تمويه، ليس فقط أمام الفلسطينيين، بل أيضاً في مقابل المجتمع الإسرائيلي الذي يعارض، في أغلبيته، سياسة تفضيل المستوطنات والمحاولة العنيفة للسيطرة على الأراضي في الضفة الغربية.
- الصدمة التي حدثت يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت فرصة لإعادة البحث في السياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين والتعلم من أخطاء الماضي. بدلاً من إدارة حرب مسيانية وخاسرة على منطقة واسعة مسكونة بالفلسطينيين الذين لن يكونوا قط جزءاً من دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية، وبدلاً من الاستمرار في تبذير موارد الدولة في مشاريع إسكان فاشلة جداً تاريخياً – يجب استغلال الأزمة الحالية لتغيير الاتجاه. إذا كانت إسرائيل ستعود إلى الالتزامات التي وقّعتها في الاتفاق المرحلي؛ وإذا تعاملت مع المناطق (ج) على أنها مخزون أراضٍ موقت، سيشكل جزءاً من الدولة الفلسطينية مستقبلاً؛ وإذا تبنّت تفكيراً أمنياً واسعاً، معناه ضمان وجود الدولة كدولة آمنة، ديمقراطية وذات أغلبية يهودية؛ وإذا كانت تود العودة إلى تطوير النقب عموماً، والنقب الغربي بشكل خاص، كالجليل – فإنها تستطيع إدارة صراع عبر جهد مشترك مع المجتمع كله في إسرائيل، والتوقف عن أن تكون أسيرة هدف لا يمكن تحقيقه أصلاً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية توافق على إقامة 3426 وحدة سكنية جديدة في 3 مستوطنات في الضفة الغربية]

"معاريف"، 2024/3/7

وافقت لجنة التخطيط العليا التابعة للإدارة المدنية، التي تشرف على التخطيط الاستيطاني في الضفة الغربية، على بناء 3426 وحدة سكنية جديدة في 3 مستوطنات، حسبما أعلن وزيران في الحكومة الإسرائيلية أمس (الأربعاء).

وأشارت وزيرة شؤون المستوطنات أوريت ستروك في تغريدة نشرتها على منصة "إكس" ("تويتر" سابقاً) إلى أنه بعد أشهر مما وصفته بالمماطلة في منح المصادقة على البناء في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، سيتم توسيع مستوطنتَي "إفرات" و"معاليه أدوميم" بـ 694 و2402 وحدة سكنية جديدة تباعاً، وإضافة 330 وحدة سكنية جديدة إلى مستوطنة "كيدار". وأوضحت ستروك أن الوحدات السكنية في "معاليه أدوميم" و"كيدار" هي الآن في مرحلة تعليقات الجمهور، بينما تم نقل بناء الوحدات السكنية في "إفرات" إلى مرحلة الموافقة النهائية.

وكان وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الذي تقع لجنة التخطيط المذكورة تحت مسؤوليته، طرح زيادة الوحدات السكنية في هذه المستوطنات الثلاث يوم 22 شباط/فبراير الماضي، واصفاً ذلك بأنه الرد الصهيوني الأنسب على هجوم وقع خارج مستوطنة "معاليه أدوميم" في وقت سابق من ذلك اليوم، وقُتل فيه مستوطن وأصيب 11 آخرين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وأعلن سموتريتش في تغريدة نشرها في منصة "إكس"، أمس، نجاح جهوده وقال: "إن الأعداء يحاولون إيذاءنا وإضعافنا، لكننا سنواصل البناء والتعمير في هذه الأرض".

ولفت سموتريتش إلى أنه منذ تولي الحكومة الإسرائيلية الحالية مقاليد الحكم، تمت الموافقة على إقامة عدد قياسي من الوحدات السكنية، بلغ 18,515 وحدة في الضفة الغربية خلال عام واحد.

ورحّب شلومو نئمان، رئيس منظمة "يشع" التي تمثل مستوطنات الضفة الغربية، بقرار لجنة التخطيط العليا.

وقال نئمان في بيان صادر عنه: "بعد أشهر عديدة من تأجيل الاجتماع، وخصوصاً خلال هذه الأوقات الصعبة، فإن استمرار البناء في يهودا والسامرة هو الرد الصهيوني الأنسب".

ويضغط قادة المستوطنات منذ عدة أشهر من أجل عقد اجتماع لهذه اللجنة والبدء بإعطاء الموافقات على بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية على الرغم من الحرب بين إسرائيل وحركة "حماس" في غزة.

وأثار إعلان سموتريتش يوم 22 شباط/فبراير الماضي بشأن قرب تجديد أعمال البناء في الضفة الغربية، غضب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن. وفي أعقاب ذلك، أعاد البيت الأبيض سياسة أميركية كان معمولاً بها وغيّرتها الإدارة السابقة، والتي تعتبر المستوطنات غير متوافقة مع القانون الدولي.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحافي عُقد في بوينس آيرس في الأرجنتين يوم 23 شباط/فبراير الماضي، غداة إعلان التوسع الاستيطاني: "إن إدارتنا تحافظ على معارضتها الصارمة للتوسع الاستيطاني، وفي رأينا، هذا يُضعف أمن إسرائيل، ولا يعزّزه".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[إصابة مستوطن إسرائيلي في عملية طعن في القدس الشرقية]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/7

ذكر بيان صادر عن الناطق بلسان الشرطة الإسرائيلية أن مستوطناً إسرائيلياً أصيب بجروح وُصفت بأنها تتراوح بين طفيفة ومتوسطة في عملية طعن وقعت بالقرب من حي [مستوطنة] "نفيه يعقوب" في القدس الشرقية أمس (الأربعاء).

وأضاف البيان أن الشرطة اعتقلت فتى فلسطينياً في الرابعة عشرة من عمره من القدس للاشتباه فيه بتنفيذ العملية، وذلك بعد أقل من ساعة على وقوعها.

وأشار البيان إلى أن الشرطة ضبطت بحيازة الفتى السكين التي تم تنفيذ عملية الطعن بها في مكان الهجوم.

[لجنة تحقيق حكومية رسمية تحمّل نتنياهو المسؤولية عن كارثة جبل ميرون في سنة 2021 من دون معاقبته]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/7

حمّلت لجنة تحقيق حكومية رسمية رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إلى جانب عدد من المسؤولين الآخرين، مسؤولية كارثة جبل ميرون [الجرمق] التي وقعت في سنة 2021، وراح ضحيتها 45 شخصاً، في أثناء تدافُع عند ضريح أحد الحاخامين اليهود [شمعون بار يوحاي] في شمال إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وعرضت لجنة التحقيق هذه نتائجها أمس (الأربعاء) بعد عامين ونصف عام من العمل. وقالت أيضاً إن رئيس الكنيست الحالي أمير أوحانا [الليكود] الذي شغل منصب وزير الأمن الداخلي وقت وقوع الكارثة، والقائد العام للشرطة كوبي شبتاي، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين الآخرين، يتحملون المسؤولية الشخصية عمّا وصفتها بأنها أكبر كارثة دموية تشهدها إسرائيل في وقت السلم.

وفي حين قال التحقيق إنه لا يقترح فرض عقوبات على نتنياهو بسبب منصبه، إلا إنه كان لاذعاً في تقييمه لرئيس الحكومة، مؤكداً أنه من المعقول الافتراض أن رئيس الحكومة كان على عِلم بأن الموقع خطِر، بعد أن أثارت جهات رسمية متعددة تحذيرات على مر الأعوام، وشددت فيها على أنه يشكل خطراً على الجماهير التي تزور الموقع.

وجاء في تقرير لجنة التحقيق الرسمية التي ترأستها قاضية متقاعدة: "حتى لو افترضنا باسم الحذر أن نتنياهو لم يكن على عِلم دقيق بالأمر، كان يجب عليه أن يكون على عِلم بالأمر، بعد أن تم عرض القضية على مكتبه عدة مرات. ولذلك، لا يمكن قبول ادعاء نتنياهو أن اهتمامه لم يكن مطلوباً".

وقال التقرير إن رئيس الحكومة هو المسؤول في نهاية المطاف عن حاجات الموقع، سواء بشكل استباقي، أو من خلال آليات الدولة، وأشار إلى أنه لم يتم تعلُّم الدروس من التحقيقات في الحريق الذي اندلع في غابة الكرمل في سنة 2010 وأودى بحياة 44 شخصاً، وقال: "لم يتصرّف نتنياهو كما هو متوقع من رئيس حكومة لتصحيح هذا الوضع [في ميرون]، على الرغم من أن القضية كانت محور تقارير جدية من مراقب الدولة، وشملت عدة وزارات، وتم طرحها على طاولة الحكومة في عدة مناسبات على مرّ الأعوام".

وفيما يتعلق بأوحانا، الذي شغل منصب وزير الأمن الداخلي وقت وقوع الكارثة، قال التقرير إنه يجب منعه من العمل في هذا المنصب الذي أصبح يحمل اسم وزير الأمن القومي فيما بعد.

التقرير المؤلف من 320 صفحة وجّه أصابع الاتهام إلى القائد العام للشرطة كوبي شبتاي، وقال إن اللجنة كانت ستوصي بفصله في الظروف العادية، لكنها

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أوصت الحكومة بتحديد الموعد الصحيح لانتهاء ولايته بسبب الحرب المستمرة ضد حركة "حماس".

ورداً على ذلك، أصدرت الشرطة بياناً قالت فيه إن شبتاي يحترم نتائج التحقيق. وأشارت إلى أن الحكومة طلبت منه في بداية العام البقاء في منصبه بسبب الحرب، وأضافت أن شبتاي سيترك منصبه عندما تحدّد الحكومة الوقت المناسب.

كما وجد التقرير أن يعقوب أفيتان، الذي كان وزيراً للخدمات الدينية في ذلك الوقت، يتحمل مسؤولية شخصية عن الحدث. وأوصت اللجنة بعدم تعيينه وزيراً مرة أُخرى.

وكان 45 شخصاً لقوا مصرعهم يوم 30 نيسان/أبريل 2021، في حادث تدافُع عند ضريح الحاخام شمعون بار يوحاي، الذي [عاش في القرن الثاني في جبل ميرون في شمال إسرائيل]، خلال احتفالات "لاغ بعومر" السنوية، وذلك بعد حضور 100.000 مُصلّ معظمهم من اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] إلى الموقع على الرغم من التحذيرات المتكررة بشأن سلامة المنطقة.

وشملت النتائج التي توصلت إليها اللجنة التأكيد أنه كان يتعيّن على المسؤولين أن يعرفوا أن كارثة من هذا النوع كانت مسألة وقت فقط، وأن يعملوا على حل المشاكل، بدلاً من تجاهُلها.

واستمعت اللجنة التي أقامتها حكومة بينت – لبيد في حزيران/يونيو 2021 إلى شهادة نتنياهو، بالإضافة إلى العديد من المسؤولين الآخرين، وحصلت على وثائق من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية لتحديد الإخفاقات التي أدت إلى أسوأ كارثة مدنية في تاريخ إسرائيل.

ونفى نتنياهو مسؤوليته عن الكارثة عندما استجوبته اللجنة في تموز/يوليو 2022 بشأن سبب عدم معالجة مشاكل السلامة في الموقع خلال الأعوام الـ12 التي أمضاها في منصبه، من سنة 2009 إلى سنة 2021، على الرغم من إثارة القضية في مناسبات عديدة.

كما أنه في وقت التدافع كانت قواعد جائحة "كورونا" تقصر التجمعات الخارجية على 100 شخص فقط، وهو ما يعني أن حادث ميرون كان يتطلب لوائح خاصة وافقت عليها الحكومة للسماح بحضور العدد الأكبر.

وذكرت تقارير إعلامية متعددة أن نتنياهو، الذي كان رئيساً للحكومة في ذلك الوقت، تعرّض لضغوط من حلفائه السياسيين الحريديم للموافقة على الحدث، من دون فرض قيود على عدد الحضور، على الرغم من مخاوف الشرطة بشأن السلامة. والتقى نتنياهو أعضاء كنيست حريديم قبل الحدث، ووافق على إزالة جميع القيود في الموقع في مقابل دعم الأحزاب الحريدية لبعض القوانين.

[تقرير: تشيلي تعلن عدم السماح بمشاركة شركات الأسلحة الإسرائيلية في أكبر معرض للطيران والفضاء في أميركا اللاتينية]

"يديعوت أحرونوت"، 7/3/2024

أعلنت وزارة الدفاع في تشيلي أنها لن تسمح بمشاركة شركات الأسلحة الإسرائيلية في معرض الطيران والفضاء السنوي الذي سيقام في العاصمة سانتياغو خلال شهر نيسان/أبريل المقبل.

وأتى إعلان تشيلي استبعاد الشركات الإسرائيلية من أكبر معرض للطيران والفضاء في أميركا اللاتينية في وقت طالب متظاهرون في تشيلي الرئيس غابرييل بوريتش بقطع العلاقات مع إسرائيل بسبب الحرب في قطاع غزة.

وجاء في بيان صادر عن وزارة الدفاع التشيلية أمس (الأربعاء) ما يلي: "بقرار من حكومة تشيلي، فإن نسخة سنة 2024 من المعرض الدولي للطيران والفضاء (FIDAE)، المقرر إقامتها في الفترة 9–14 نيسان/أبريل 2024، لن تشارك فيها أي شركة إسرائيلية".

ولم يورد البيان أسباب هذا القرار، لكن حكومة الرئيس بوريتش سبق أن انتقدت ما وصفته بأنه ردّ إسرائيل غير المتناسب على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

2023، الذي شنته حركة "حماس" على مستوطنات "غلاف غزة" في جنوب إسرائيل.

وقال سفير إسرائيل لدى تشيلي غيل أرتسيالي إن الحكومة التشيلية لم تتصل به لتبليغه الأنباء المتعلقة بالمعرض الدولي للطيران والفضاء. وأضاف في تصريحات أدلى بها إلى وكالة "فرانس برس" الفرنسية للأنباء: "لا يمكن أن نقول إننا فوجئنا بالقرار، بالنظر إلى عقيدة الحكومة التشيلية تجاه إسرائيل".

وكانت تشيلي، التي تضم أكبر عدد من الفلسطينيين خارج العالم العربي، استدعت سفيرها لدى إسرائيل في أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، للاحتجاج على ما وُصف بأنه انتهاكات إسرائيلية غير مقبولة للقانون الإنساني الدولي في غزة.

وانضمت المكسيك وتشيلي في كانون الثاني/يناير الماضي إلى الدعوات التي تطالب المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيق في ارتكاب جرائم حرب محتملة في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات
ترجمة: صفاء كنج
تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطيني في سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولي والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة في الفترة 1917–2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولي هو مجرد أمر سياسي، وإذا كان له أن يساهم في مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسي محنك يرمي إلى تحدي النظام الجيوسياسي الذي يعزز الاستبداد القائم ويسانده في وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحري عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخي، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولي وتطبيقه بحيث يعزّز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التي تجري خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر